

## نشرات شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين"

القضايا الحاسمة لشبكة نساء في ظل قوانين المسلمين مساهمة شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين في نضال النساء  
مناخ عمل شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين والاستراتيجية السياسية الرؤية المستقبلية لشبكة نساء في ظل قوانين  
المسلمين: هويتنا ومبادئنا حل النزاع سلميا ومقاومة تأثيرات العسكرية حماية تعدد الهويات وإزالة أقنعة الأصوليات  
تشجيع وحماية مساواة النساء في ظل القوانين بناء القدرات وانضمام العضوات المرتبطات الجديداً توسيع النقاش حول  
استقلالية جسد المرأة الهيكل التنظيمي لشبكة نساء في ظل قوانين المسلمين في السياق المتغير من هن عضوات الأرباط؟  
القضايا الحاسمة لشبكة نساء في ظل قوانين المسلمين مساهمة شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين في نضال النساء  
مناخ عمل شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين والاستراتيجية السياسية الرؤية المستقبلية لشبكة نساء في ظل قوانين  
المسلمين: هويتنا ومبادئنا حل النزاع سلميا ومقاومة تأثيرات العسكرية حماية تعدد الهويات وإزالة أقنعة الأصوليات  
تشجيع وحماية مساواة النساء في ظل القوانين بناء القدرات وانضمام العضوات المرتبطات الجديداً توسيع النقاش حول  
استقلالية جسد المرأة الهيكل التنظيمي لشبكة نساء في ظل قوانين المسلمين في السياق المتغير من هن عضوات الأرباط؟  
القضايا الحاسمة لشبكة نساء في ظل قوانين المسلمين مساهمة شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين في نضال النساء  
مناخ عمل شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين والاستراتيجية السياسية الرؤية المستقبلية لشبكة نساء في ظل قوانين  
المسلمين: هويتنا ومبادئنا حل النزاع سلميا ومقاومة تأثيرات العسكرية حماية تعدد الهويات وإزالة أقنعة الأصوليات  
تشجيع وحماية مساواة النساء في ظل القوانين بناء القدرات وانضمام العضوات المرتبطات الجديداً توسيع النقاش حول  
استقلالية جسد المرأة الهيكل التنظيمي لشبكة نساء في ظل قوانين المسلمين في السياق المتغير من هن عضوات الأرباط؟  
القضايا الحاسمة لشبكة نساء في ظل قوانين المسلمين مساهمة شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين في نضال النساء  
مناخ عمل شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين والاستراتيجية السياسية الرؤية المستقبلية لشبكة نساء في ظل قوانين  
المسلمين: هويتنا ومبادئنا حل النزاع سلميا ومقاومة تأثيرات العسكرية حماية تعدد الهويات وإزالة أقنعة الأصوليات  
تشجيع وحماية مساواة النساء في ظل القوانين بناء القدرات وانضمام العضوات المرتبطات الجديداً توسيع النقاش حول  
استقلالية جسد المرأة الهيكل التنظيمي لشبكة نساء في ظل قوانين المسلمين في السياق المتغير من هن عضوات الأرباط؟  
القضايا الحاسمة لشبكة نساء في ظل قوانين المسلمين مساهمة شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين في نضال النساء  
مناخ عمل شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين والاستراتيجية السياسية الرؤية المستقبلية لشبكة نساء في ظل قوانين  
المسلمين: هويتنا ومبادئنا حل النزاع سلميا ومقاومة تأثيرات العسكرية حماية تعدد الهويات وإزالة أقنعة الأصوليات  
تشجيع وحماية مساواة النساء في ظل القوانين بناء القدرات وانضمام العضوات المرتبطات الجديداً توسيع النقاش حول  
استقلالية جسد المرأة الهيكل التنظيمي لشبكة نساء في ظل قوانين المسلمين في السياق المتغير من هن عضوات الأرباط؟

# خطة العمل النشغال ٢٠٠٦

## الخلفية

اجتمعت العضوات المرتبطات بالشبكة التضامنية الدولية "نساء في ظل قوانين المسلمين" في داكار- السنغال في يوليو- تموز ٢٠٠٦ لتطوير خطة عملنا الرابعة. وهذا تحليل لإطار العمل الاسترشادي لاستراتيجياتنا للبرامج والنشاطات التي سنقوم بها في السنوات القادمة.

شارك في التجمع أكثر من ٥٠ سيدة من ٢٢ دولة - أفغانستان ، بنغلادش، بوركينافاسو، الكاميرون ، كندا ، مصر ، غامبيا ، إيران ، العراق ، اسرائيل - فلسطين ، ماليزيا ، مالي، المغرب، نيجيريا ، باكستان ، سنغال ، جنوب أفريقيا ، سيريلانكا ، السودان ، تانزانيا ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة. كما ساهم عدد كبير منهن في خطة عمل شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" من خلال اجتماعات إقليمية وقطرية معينة سبقت اجتماع السنغال . وتمثل خطة العمل الناتجة دمجا وتوحيدا لوجهات نظر أكبر عدد ممكن من المرتبطات بالشبكة في تشخيص جماعي للقضايا الحاسمة التي تواجه نضال النساء من أجل المساواة وحقوقهن الإنسانية في البلدان والمجتمعات الإسلامية.

وعلى مدى ثلاثة أيام من النقاشات المكثفة، تشاركنا الأمثلة من محاورنا المتنوعة حول كيفية تأثير التشبيك من خلال شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" ، على تقوية قدراتنا على مواجهة التحديات التي نواجهها على اختلاف أنواعها. كما قمنا -على خلفية التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية- بتشخيص القضايا الحاسمة المشتركة التي يواجهها نضال النساء في الشبكة، والتي تمثل الشبكة أفضل أفضل النطاقات لمواجهتها. لقد أكدنا على استراتيجياتنا الجماعية ، وبدأنا بتحديد الأنشطة الممكنة لغرض إنجازها من قبل شبكة نساء في ظل نساء المسلمين في المستقبل القريب.

كما التقت مجموعة صغيرة تريو على الأربع وعشرين عضوة تقريبا من "مجلس تنفيذ البرامج" مع العضوات الناشطات للشبكة لمدة أربعة أيام أخرى من أجل مناقشة التحول البنائي المطلوب ضمن الشبكة لضمان توفير استجابة أكثر ملائمة وفاعلية من قبل الشبكة للتحليلات التي تنتجها العضوات المرتبطات بها.

## مناخ عمل شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" والاستراتيجية السياسية

الجدل الأساسي حول عالم يتصف بالعمولة يكمن في انتشار العمل العابر للقوميات بلا هوادة ولا رحمة، وبما أن القوى والقضايا السياسية أصبحت مرتبطة ارتباطا عميقا على المستوى الدولي، فقد أنتج هذا ميلا لدى الكثير من الشعوب في كل أنحاء العالم إلى "التقرب" من هوياتهم القومية والوطنية والدينية والعرقية. قد يكون "الركون" إلى هوية معروفة ومحددة طريقة للبحث عن

الثقة والشعور بالانتماء، في عالم تسوده تحديات قوى العولمة المختلفة لكل الحدود السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تآكل هذه الحدود ونحتها. كما أن "الركون" إلى هوية معروفة قد يكون طريقا للوصول إلى السلطة والموارد.

هذا "الركون" شهد مَدًا متصاعداً في التعصب الديني وتناميا في المواطنة اليمينية. وقد منح هذا "الركون" ضمن الهوية الدينية قوة هائلة لليمين الديني. كما خدمت التعصبات الدينية المنبثقة والمتصاعدة في زيادة هشاشة أوضاع النساء في العديد من البلدان. وأدى تصاعد المعارك المسلحة، والنقص الحاد في مستويات التجانس الاجتماعي، والتعصبات الدينية إلى حدوث ترد مريع في أوضاع النساء الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية.

إن تعريف الهويات الجمعية أدى إلى تأطير مفاهيم النوع الاجتماعي (الجنس) والعكس صحيح. وأصبح بناء مفهوم "المرأة المسلمة" مندمجا في مفهوم "الأسلمة" بصورة عامة، وهذا ما يفسر جزئيا التأكيد على فكرة السيطرة الجنسانية وغيرها من جوانب حياة النساء، والتراجع الملاحظ في القوة السياسية والاقتصادية للرجال في السياقات الهشة للدول النامية تسبب في تصعيد الرغبة بممارسة القوة في مجالات أخرى مثل الأسرة من خلال التأكيد على تعبئة مفاهيم مثل المواطنة، والقومية، والدين. وهذا قاد إلى تقوية أشكال السيطرة الأبوية (الباترياركية) على النساء والأطفال، وما ارتقاع معدلات العنف ضد النساء والأطفال إلا مظهر من مظاهر هذه السيطرة الأبوية.

ومنذ صدور خطة العمل السابقة حدث تكثيف لاثنين من الاهتمامات الرئيسية:

- فشلت الدول في تقريب الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وفي توفير فرص العمل والخدمات الأساسية، وتتصلت من مسؤولياتها لتوفير حاجات المواطنين، بينما تفرض سيطرة عدوانية على مجتمعاتها..
- التصاعد المستمر للتيارات الأصولية، والعسكراتية، والمعارك المسلحة وتأثيراتها على النساء والسيطرة على جنسانية النساء.

وقد تمت إضافة مايلي إلى ما تقدم من الاهتمامات:

- اختيار لغة وحوار تقديمين في النطاق العام، مما يتطلب أن تكون استراتيجيات دفاعنا ومناهجها أكثر دقة وتمرسا وحرما.
- إن انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة (الأيدز) والأمراض التناسلية المنقولة قد أثر سلبا على الهياكل الاجتماعية، ونوعية الحياة، والضمان والأمن الاجتماعيين، والهجرة، والقضايا الجنسانية والعنف ضد النساء.
- التطورات في تكنولوجيا المعلومات والإعلام.

• إضعاف الأمم المتحدة والفضاء التنظيمي الذي وفرته، وبالتالي إغلاق أحد المنافذ التي كانت مفتوحة لآراء بديلة.

وتشكل هذه العوامل مجتمعة السياق الذي تحدّد من خلاله شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" عملها، ونقاشاتنا حول بنية الشبكة واستراتيجيتها.

وينبثق عدد من من الاتجاهات الاستراتيجية من خلال فهمنا للسياق الحالي وإيماننا بأن الشبكة يجب أن تكون موجهة بحسب الحاجات وأن تستجيب بفاعلية لحاجات النساء اللواتي يعشن في نطاقات إسلامية.

١ ستواصل شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" إنتاج الإصدارات التي تستجيب للحاجات الماسة على نطاق واسع، فمتشوراتنا هي المصدر الأساسي للعضوات المرتبطات بالشبكة عبر الأقاليم المعنية كما أنها توفر المعلومات -التي لا تتوفر في مصادر أخرى- لعضوات الشبكة وحلفائها وغيرهم.

٢ ستستمر شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" في ترجمة المنشورات والمواد التثقيفية كآلية مهمة لضمان توفير الحوار والتحليل والمعلومات للنساء على اختلاف لغاتهن.

٣ ستستمر شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" بنشر المعلومات إقليمياً ودولياً لنقوي الاستراتيجيات، وتعزز أثر نشاط النساء من أجل حقوقهن الإنسانية.

٤ ستأخذ شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" على عاتقها عدداً محدوداً من المشاريع الجماعية التي تتجاوب عملياً مع الحاجات المعلنة للنساء اللواتي يعشن ضمن المحاور الإسلامية، وذلك ماتمّ التأكيد عليه ستراتيجياً كمجالات للنشاطات التي تستطيع الشبكة من خلالها أن تساهم مساهمة خاصة وفعالة في نضالات النساء من أجل المساواة وحقوقهن الإنسانية.

## مساهمة شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" في نضال النساء

كعضوات مرتبطات بالشبكة، فإن ارتباطاتنا بها وفرت لنا الدعم بشكليه العملي والعاطفي، وكلاهما مهم جداً للدعم الناجح ولحماية حقوق النساء الإنسانية. توفر الشبكة سبل التوصل إلى معلومات مكثفة ومصادر لا تتوفر عادة للمرتبطات بالشبكة، بما يوسع حلقات الارتباط بين المرتبطات بالشبكة خصوصاً عبر العوائق الإقليمية، واللغوية، والثقافية. وفي مقابل هذا، تحصل النساء على الخبرات، والمعرفة، واللغة، والتحليل، والاستراتيجيات التي هي أدوات ضرورية للمقاومة والتغيير. وقد ساعدت الشبكة النساء في تشخيص التحديات المستقبلية لحقوقهن - بما يساعد على مقاومتها بفعالية أكثر - وعملت كذلك على ضمان إيصال آرائهن إلى ما وراء حدود مجتمعاتهن.

بالنسبة للكثيرات من المرتبطات بالشبكة، فإن مرونة الهيكل التنظيمي للشبكة مهمة بشكل خاص لأنها، من خلال توطيد أواصر العلاقة بين عضواتها عبر الحدود العالمية، ساعدت على تمكيننا من العمل على الأولويات المحلية تزامنياً مع توليد ضغوط دولية من أجل دعم النضال المحلي للنساء من أجل حقوقهن، وبذلك نساهم في الدعوة والتحليل العالميين من خلال ربط النساء عبر حدود العالم.

وزيادة على هذا، فإن القيمة المضافة التي تقدمها الشبكة تكمن في إنتاج تحليل شامل لانتهاكات حقوق النساء الإنسانية والتي يمكن أن تظهر فقط عندما يكشف التشبيك نقاط اختلافنا وتشابهنا وكيفية استخدام هذه الاختلافات والتشابهات ضد النساء، فالتعاوننا معا يضيف أبعاداً مهمة جديدة لفهمنا المحلي لديناميكية القوى المحلية.

إن مساهمة شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" في نشاطات المرتبطات بها باتجاه تعديل القوانين، وفضح استراتيجيات التعصب الديني، ومساهمتها في إعادة قراءة النصوص الدينية لصالح النساء، وحماية المدافعات عن حقوق النساء الإنسانية، كانت مهمة بشكل خاص.

وبالإضافة إلى الطاقة الجماعية المتولدة من الارتباط الشبكي من خلال شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين"، ترى العضوات المرتبطات بها القيمة الناتجة عن التشبيك وإدراك أن غيرهن - في أماكن أخرى من العالم- يتشاركن معهن في نفس القيم، وربما يعانين من نفس المصاعب أيضاً، وهذا يشجع على تقديم الدعم المتبادل على صعيد الأزمات الشخصية والسياسية المحلية.

## الرؤية المستقبلية لشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين": هويتنا ومبادئنا

"نساء في ظل قوانين المسلمين" هي شبكة دولية تضامنية نسوية لتوفير وتبادل المعلومات، والدعم، وتعمل كفضاء عام للعمل الجماعي للنساء اللواتي تشكلن أو تكيفن أو تحكمن حياتهن القوانين والعادات التي يقال عنها أنها مستمدة من الإسلام. وتهدف الشبكة إلى تقوية نضال النساء، على الصعيدين الفردي والجماعي، من أجل المساواة والحصول على حقوقهن، خصوصاً في الأطر الإسلامية.

المبادئ الأساسية للتشبيك هي الإقرار بما يلي:

- الاستقلال في التنوع.
- التكامل والتبادل.
- الاحترام المتبادل.
- المجال الحر للحوار والمناظرة.

ترغب العضوات في استكشاف معنى الشبكة، خصوصا ماذي تعنيه كلمة التنوع تحديدا ضمن شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين"، ومدى ارتباط هذا بالأشخاص العاملين انطلاقا من وجهات نظر دينية و هؤلاء العاملين خارج هذا النطاق، وعلاقاتهم المتداخلة. بالإضافة إلى هذا، فإن العضوات المرتبطات بالشبكة سيناقشن عن كثر الفوائد المحتملة وكذلك العوائق التي تحملها الشبكة للمرتبطات بها، بما يؤدي إلى استكشاف وتشخيص أفضل البنى التنظيمية للقيادة ضمن شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين".

وبالنظر إلى الأمام، فإن المرتبطات بالشبكة سيوضحن كيفية الارتباط بالشبكة، خصوصا بالنسبة للعضوات الجديديات وللعضوات اللواتي لا يتكلمن اللغة الأنكليزية أو الفرنسية. وهذا يتطلب متابعة كما يتطلب أيضا توضيحا أكبر لأهداف وهوية الشبكة، في الوقت الذي ندرك فيه أن المرتبطات من خلال الشبكة لا يمكن أن تكون لهن استراتيجيات واحدة وقد يحملن وجهات نظر متباينة. لذا فإن المتوقع من شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" هو قيامها بتقوية الروابط في محاور الهجرة وفي الشرق الأوسط، مما يتطلب اهتماما مكثفا للتغلب على معوقات اللغة بين الناشطات النسويات عالميا.

مظهر آخر مهم لعملية التواصل هو تنويع وسائل اتصاننا، لضمان سهولة وصول تحليلات الشبكة إلى قواعد المنظمات المرتبطة بالشبكة وكذلك للجمهور خارج حدود الشبكة، وتطوير طرق جديدة لضمان سهولة ووفرة المعلومات وردود الأفعال بين العضوات فيما يخص النشاطات التي تقوم بها عضوات الشبكة، وتكريس التوجهات نحو عمليات التخطيط الإقليمية والتي تأخذ في عين الاعتبار الخصوصيات الإقليمية.

## بناء القدرات وانضمام العضوات المرتبطات الجديديات

يحمل مكتب التنسيق الدولي مع مكاتب التنسيق الإقليمية مسؤولية انضمام العضوات المرتبطات الجديديات، ويعمل بشكل خاص- على تسهيل بناء قدراتهن. وللقيام بهذا فإن المكاتب:

- ستقوم بتنظيم نشاط سنوي لبناء القدرات و لتوجيه العضوات المرتبطات الجديديات إلى مباديء وتحليلات ونشاطات شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين"، وحيثما تتطلب الضرورة، وجهات نظر الناشطات النسويات.
- المساعدة في تطوير الناشطات الجديديات من خلال الدورات التدريبية والنشاطات المتعلقة بها.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن مكتب التنسيق الدولي للشبكة سيقوم ببناء قدرات العضوات الناشطات والمكاتب الإقليمية لجمع التمويل من خلال تطوير مقترحات لمشاريع عامة وبناء قواعد بيانات عن مصادر التمويل الملائمة.

## القضايا الحاسمة لشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين"

إن مجموعة القضايا الحاسمة التي تم تشخيصها في أجتماع السنغال لوضع خطة عمل الشبكة مثلًا أولوياتنا لإنتاج تحليل شامل وجماعي ومبادرات جماعية (كما هو موضح أدناه) تشير بوضوح إلى استمرارية مع خطط العمل السابقة. هذا لا يعني أن السياقات المفردة قد بقيت دونما تغيير، ولكن لأن الموقع المتميز للشبكة على الصعيد العالمي منحها الفرصة لتشخيص القضايا التي تهم النساء في السياقات الإسلامية تشخيصًا صحيحًا خلال العقود الماضية، ولأن العضوات المرتبطات بالشبكة يدركن الأهمية المستمرة للارتباط والمشاركة التبادلية فيما يخص قضايا بعينها.

وتحليلات شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" للقضايا الحاسمة الأربع التالية توضح أهمية التعرض لكل قضية، والفائدة المقارنة في معالجة هذه القضايا بصورة جماعية كشبكة وليس كمبادرات محلية مجردة .

فقضايا العسكرية، والأصولية الدينية، وأجساد النساء، وأوضاعهن في القانون هي قضايا مرتبطة ببعضها البعض وتغذي إحداها الأخرى، وبالتالي فإن العديد من نشاطات شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" التي تدور حول قضية واحدة تؤثر على نطاق واسع في عدد آخر من القضايا. فمثلًا، أحد أعمال الشبكة المستمرة هو تشجيع الدساتير التي لا تقوم فقط بإقرار المساواة بين المرأة والرجل بل أيضًا تنفادي استخدام الشريعة كمصدر للقانون بصورة غامضة. فتجربتنا تدل على أن هذا الغموض يتم استخدامه لتقديم قوانين أسرة تميز ضد النساء، وتقيّد حركتهن وحريتهن في التملك، وتجبرهن على ارتداء زيّ معين. ومن تجربتنا أيضًا فإن مثل هذه البيانات الغامضة من الشريعة تتصاعد في أوضاع مابعد المعارك والحروب حيث يتمّ التلاعب بالهوية الدينية لتبرير الحرب أو إطالة أمدّها، وفي الأجواء التي يسعى الأصوليون فيها إلى السيطرة على الأجندة السياسية للدولة والمجتمع، لذلك، فعمل شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" بخصوص الدساتير يجمع تحليلاتنا للقضايا الأربعة الحاسمة: العسكرية، الأصولية الدينية، أجساد النساء، وأوضاعهن في القانون.

وبإلقاء الضوء على هذه القضايا الأربع، تعترف شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" بأنها لن تتمكن من تناول كل مظاهر هذه القضايا، وأيضًا ليست هناك حاجة للارتباط بالمبادرات الحالية للمتحالين مع الشبكة. التخطيط الاستراتيجي المنفصل أمر ضروري لإعطاء الفرصة للعضوات المرتبطات لكي يقمن بتحديد النشاطات المتماسكة، والمكثفة في رؤيتهن، والمتجاوبة مع حاجات المرحلة، والتي يتمّ التصميم عليها بقدرة تامة، وفوق كل هذا، النشاطات التي تدور ضمن محور القضايا التي وضعتها شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" من أجل معالجتها. النشاطات المحتملة تمّ تصميمها من أجل مقاومة وتحدي القوى، وهي النشاطات التي تحدد بأن المحور الحالي سوف يتمّ بناؤه استنادًا على استراتيجيات أثبتت نجاحها سابقًا من خلال الارتباط عبر الحدود، البحث، التوثيق، بناء القدرات، وتوفير التسهيلات للدفاع.

## حل النزاع سلميا ومقاومة تأثيرات العسكرتاية

تم - تصعيد الهويات والقضايا الدينية والقومية إلى درجة كبيرة في العقود القليلة الماضية مما أدى إلى ترسيخ الحواجز بين المجتمعات، وتشجيع وتشريع العسكرتاية، والحروب، والنزاعات المسلحة، والتدخلات المسلحة، وأشكال العنف الأخرى، ومن ضمنها ما يحدث في السودان، وفي سيريلانكا، وفي أفغانستان. إذن يوجد ارتباط مباشر بين الأصولية وتصعيد العسكرتاية والعنف. تعمل شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" على تشخيص علامات الإنذار المبكرة للتعصبات الدينية، وعلى مواجهة مساهمات هذه التعصبات، من أجل مقاومة بناء العسكرتاية والعنف.

بالإضافة إلى هذا، تدرك الشبكة مدى الحاجة إلى إنهاء الحصانة الممنوحة للمسؤولين عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية، والتعاما مع تأثيرات العسكرتاية والعنف على النساء والمجتمعات. وبفصل العمل الدؤوب للكثيرات ومنهن العضوات المرتبطات بشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" فقد تم إدراك تزايد قضايا العنف الجنسي ضد النساء في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة بمعدلات زيادة مستمرة. وتم -أيضا- إنجاز بعض الأعمال أيضا لمعالجة الحاجات الخاصة للنساء الناجيات من أوضاع الحروب والمعارك المسلحة. هؤلاء النساء اللواتي تجب مساعدتهن وتطويرهن كثيرا.

ومع هذا، فإن التأثيرات النفسية والجسدية التي تخلفها الحروب والمعارك تؤدي غالبا إلى تصلب معوقات المجتمع ضد "الأخر"، والذي يؤدي إلى صعوبة العمل باتجاه حل سلمى للنزاع يرضى كل الأطراف المتنازعة. هؤلاء العاملين على بناء فهم مشترك وروابط عبر كل المجتمعات - وأغلبهن نساء - يتعرضون غالبا للنقد الحاد، وفي بعض الأحيان تستبعدهم الجماعات المتنازعة كلها. أنهم يستحقون الدعم من أجل بناء مقاومة وقوة داخلية، وتضامن ودعم خارجيين.

وأكثر من هذا، رغم ملاحظة عزل النساء عن صنع القرار في النزاعات وعمليات الحل السلمى لزمّن طويل، لكن عملهن مستمر. في الوقت نفسه يتم توجيه متزايد للنساء في الحركات الدينية المتعصبة، وهو دليل على أن احتواء النساء لا يضمن عدالة جندرية (النوع الاجتماعي) في موضوع الاتفاقيات الهادفة إلى حل النزاع وإعادة بناء المجتمعات، كما أن عزل النساء يؤدي غالبا إلى إهمال قضايا النساء واهتماماتهن جميعا. الاتفاقيات العالمية، مثل القرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة، تؤكد على ضرورة تدخل النساء في كل عمليات السلام، وهي تهدف إلى توجيه هذا الأمر، ويوجد تقدّم بهذا الخصوص.

### حاجات أكثر تنتظر العمل فيها

إن عزل النساء عن مراكز القيادة والمشاركة في مفاوضات السلام وإعادة البناء يعكس غياب الالتزام بالمساواة بين الجنسين بين كل الأطراف المحلية، والوطنية، والدولية المتفاوضة. في سياق تصعيد التعصب الديني، فإن هذا العزل للنساء أصبح يعني دعما لتفسيرات باترياركية و



محافظة للشخص الوطني والقومية والدينية خلال المفاوضات. وهذا تضمن في أغلب الأحيان إرجاع حقوق النساء إلى الوراثة وتقييدها استناداً على أرضية الدين أو التقاليد والأعراف. كنتيجة لهذا، تتعرض حقوق النساء في أوضاع ما بعد الحرب إلى تضيقها وجعلها محط صراع أكثر مما كانت عليه في السابق، كما في العراق. يجب أن يكون هنا نقاش عالمي مكثف عن كيفية الاعتراف بمطالب و مآسي المجتمعات الجماعية، وفي نفس الوقت تفادي دعم الهوية السياسية الدينية المتعصبة باسم الاحترام للتقاليد والمجتمع.

## برنامج

ستستمر شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" في نشاطاتها في الحركة الهادفة إلى إنهاء الحصانة، مثل الاستمرار في العمل مع المبادرات النسائية من أجل العدالة بين الأنواع الاجتماعية (والتي كانت سابقاً تعرف بلجنة النوع الاجتماعي في محكمة العدل الدولية) والمبادرات مثل محكمة طوكيو. نحن مهتمون لضمان عدم استخدام الهويات الضيقة والمفروضة بقوة ضد حقوق النساء واهتماماتهن في أوضاع الحرب ولا في أوضاع ما بعد الحرب. ولذلك فسنعمل في تحالف مع المجموعات التقدمية والمطالبة بالمساواة للأنواع الاجتماعية العاملة في هذا الحقل لبناء قدرات النساء الناشطات في المجتمعات والدول الإسلامية في عمليات صنع السلام وضد العسكراطية، لكي ندعم عملهن من أجل ضمان حماية حقوق النساء في عملية إعادة الأعمار الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

## نشاطات محتملة:

- ضمان سهولة حصول العضوات المرتبطات على الوثائق التي تتوفر لدى حلفائنا بخصوص استراتيجيات النساء في عمليات صنع السلام (ومن ضمنها استخدام القرار ١٣٢٥ لمجلس الأمن وآليات دولية أخرى).
- المشاركة في تبادل التحليلات بين العضوات المرتبطات، مع حركات السلام، ومع القوى التقدمية بصورة عامة حول الروابط التي تربط العسكراطية والعنف من جهة، وسياسات الهويات المتعصبة من جهة أخرى.
- تحديد، وتوثيق، والمشاركة في استراتيجيات النساء في عملية صنع السلام في المناطق التي تكون فيها الهويات المتعصبة كطرف رئيسي – سواء قبل، أو خلال، أو بعد العسكراطية والنزاع.
- دعم بناء قدرات النساء صانعات السلام في المحاور الإسلامية – و من ضمنها قضايا حقوق النساء والوضع القانوني لهن والقيادة – كما يتم تدريبهن على مهارات حل النزاع، الحاجات الخاصة للنساء في أوضاع النزاع وما بعدها، واستخدام الآليات الدولية والأقليمية.

- تنظيم برامج تبادل عبر الأقاليم وعبر الهويات الدينية والقومية لمقاومة نشوء واستفحال الهويات الضيقة ولدعم التضامن عبر العوائق المجتمعية.
- رسم خريطة لتأثير العسكرة على النساء والفتيات والأطفال في البلدان والمجتمعات الإسلامية، متضمنة تأثيرات وتوجهات الهجرة، المشردين داخل حدود بلدهم، التجارة بالجنس أو بالبشر، الاستغلال الجنسي والعنف.

## حماية تعدد الهويات و إزالة أقنعة الأصوليات

تشهد السنوات الأخيرة نموا في تعددية أشكال التعصبات والتي تنطلق من العمل على المستوى المحلي إلى العالمي بأشكال تجبر الناس على أن يعيشوا ضمن هويات ضيقة، وحصرية سواء جماعيا أو فرديا. هذه القوى السياسية والأقتصادية والاجتماعية والدينية غالبا ما تكون مرتبطة ببعضها بصورة تعزز إحداها الأخرى. ومن جانب آخر، إن الاهتمام المستمر ينصب على كيفية تقبل بعض القوى التقدمية، والإعلام، والممولين.. الخ الاستغلال الواضح لموضوع حقوق الإنسان، ولغة الديمقراطية، وللجدل حول "خصوصيات الأعراف" من قبل المتعصبين الدينيين الذين يدعون بأنهم "معتدلين".

فالأصوليات وبناء الهوية هو محط اهتمام محوري لشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" منذ بداية تأسيس الشبكة التي ترتبط دائما بتحالفات مع من يعملون في قضايا مشابهة في أجزاء مختلفة من العالم. مع ذلك، أثبتت التجارب أنه في الوقت الذي قد توجد فيه تشابهات عديدة، قد توجد أيضا اختلافات مهمة في سياق الاستراتيجيات المعينة التي تم تبنيها، سواء من ناحية الحوار أو التدخلات والمبادرات التي تم اتخاذها.

فيعد ١١ سبتمبر- أيلول ٢٠٠١، كسبت القطبية مثل "أما أن تكون معنا أو ضدنا" شرعية غير متوقعة، وزادت من تعقيد المهمات التي تقوم بها النساء اللواتي يكافحن للحصول على إقرار بحقوقهن حسب أجندة المطالبين بالمساواة للأنواع الاجتماعية. لقد أعطت "الحرب على الأرهاب" شرعية لتفتيت الحريات المدنية و شجعت على "التمييز العنصري" ضد المسلمين في أوروبا، وأمريكا الشمالية، وأستراليا.

وهي أيضا تسببت في منح السمو والهيبة للدين كهوية أساسية لكل هؤلاء الذين ينتمون إلى المجتمعات والدول الإسلامية ويعيشون فيها، بغض النظر عن أية عوامل وعلامات أخرى للهوية. وهذا ما منح العناصر الدينية المتعصبة قوة لتسيطر على الأدوات السياسية، لأنه أعطاهم قانونية العمل في هذه الأوساط حسب وجهة النظر القائلة بأن المجتمعات الإسلامية هي مجتمعات مغلقة (تتم قولبتهم كمحافظين ولايتقبلون التغيير) وتمكين المتعصبين الدينيين (وبضمنهم هؤلاء

الذين يرددون أقنعة على أنهم "معتدلين" للإدعاء بأنهم يمتلكون شرعية الأصوات في مجتمعات معينة. أية أصوات تختلف عن هذه القولية تتعرض للابعداء على أنها "ليست موثوقة"، ويتعرض دعاة المساواة والتقدميون إلى رفضهم وإبعادهم من المحاور الإسلامية والتي هي فضاءهم لتحديد هوياتهم الشخصية والجماعية، ليحلوا بدائل للمستقبل، وليعملوا حسب ماتمليه عليهم طموحاتهم. ولذلك توجد حاجة ماسة لدعم الأصوات البديلة وتشجيع شرعيتها وإبراز دورها من داخل المجتمعات الإسلامية.

## برنامج

بسبب طبيعة عولمة العوامل والقوى المعاصرة المعوقة لحقوق النساء، أصبح من المبدئي لشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" أن تقوم بمناقشة وتحليل الأشكال المتنامية من التعصبات وعلاقتها المتداخلة. لذلك، واعتماداً على المصادر السابقة والحالية، فإن شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" ستقوم بما يلي:

- فهم وتحليل عميقين للحقائق المختلفة في منظماتنا المحلية؛ البحث والستراتيجيات المعنية التي تم استخدامها في السياقات المعنية لتشجيع الأجندة الاعتيادية للقوى المتعصبة المتعددة وحلفائها - الرسميين وغير الرسميين - والتي تسمح بتقوية التعصبات.
- بناء فهم عام، المشاركة بالاستراتيجيات وتقوية التحالفات ضمن وما وراء حدود شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" لمجابهة التعصبات، إبراز البدائل، ودعم حقوق النساء عبر سياقات مشابهة لكنها مختلفة.

## نشاطات محتملة:

- البحث عن، و تسليط الضوء على، أوجه التشابه والعلاقات والمؤامرات الباترياركية ضمن الأجندة المختلفة ظاهرياً للقوى المتعددة العاملة في المحاور المختلفة وعلى عدة أصعدة، عبر الأديان، والأقاليم، وأشكال التعصبات الدينية.
- متابعة وتحليل ومشاركة النساء اللواتي يكافحن محلياً ضدّ الاستراتيجيات المعنية والسياقات المختلفة التي يستخدمها المتعصبون.
- التحقيق في الاقتصاد السياسي للجماعات المتعصبة من المستويات المحلية إلى الدولية.
- فضح الأفراد المتعصبين الذين يقدمون أنفسهم على أساس ما يسمى "معتدلين إسلاميين" لكنهم في الحقيقة لا يعملون من أجل حقوق النساء الإنسانية.
- توفير التضامن والدعم للناشطات اللواتي يكافحن من أجل حقوق النساء الإنسانية ويحاربن التعصبات.
- توفير فضاءات آمنة للنساء الناشطات للنقاش المفتوح ولتطوير بدائل تواجه مسبقاً نشاطات المتعصبين، سواء كانت هذه الناشطات من أطر عمل علمانية، أو أطر عمل من داخل الدين، أو أي ترافق لهذين الأطارين معاً مما يناسب الكفاح في كل محور محلي.

## توسيع النقاش حول استقلالية جسد المرأة

ساعدت البحوث والمبادرات السابقة لشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" على فهم كيف يكون جسد المرأة، من خلال التمييز الجنساني والإنجاب، محط صراعات اجتماعية، ودينية، وأعراف، وقانونية، وسياسية عديدة. فباسم الدين – سواء كان الإسلام، أو المسيحية، أو الكثير من المعتقدات الدينية الأخرى – أو بأسم النقاء للأعراف والتقاليد، خضعت النساء لممارسات تمييزية ضدهن، قوانين ومدونات تهدف أساسا إلى السيطرة على جنسائتهن. تبيح هذه الممارسات والقوانين العنف ضد النساء وتدعمه، بينما يتم استخدام جنسانية النساء أيضا كأداة للصراع في المعارك السياسية والمسلحة.

بالرغم من الطلب المتزايد على الحقوق الجنسانية من قبل حركات دعاة المساواة ووصولها إلى صناع القرار، يجب دعم هذا الجهد من خلال تطوير أدوات جديدة للتحليل، والنظر إلى استراتيجيات الأخرى والتي طورتها المجتمعات للمطالبة بحقوقها، واستكشاف طرق جديدة وماهرة للسيطرة على أجساد النساء، وتحديد القضايا المتعلقة بالجنسانية والتي بقيت مخفية.

الحاجة ماسة إلى البحث، التوثيق، ورسم خارطة للممارسات والمحاوَر المتعددة حول الجنسانية في المجتمعات والبلدان الإسلامية: فحص العذرية، زواج الأطفال والحمل المبكر، وميراث الزوجة، وختان النساء، وزواج الأقارب، وتعدد الزوجات، والعلاقات الزوجية، والمعرفة من داخل الإطار الإسلامي – بضمنه ما يتعلق بالقران والأحاديث عن الجنسانية، وبالتحديد عن جنسانية النساء، يجب أن يتم التعمق فيها. استجابات النساء ونضالهن حول هذه المحاور والممارسات متنوعة ومبدعة؛ وهذا ما يجب توثيقه وتناقله بصورة أفضل.

إن انتشار الأيدز والأمراض المنقولة جنسيا قدّم مدخلا جديداً للتعامل مع قضايا التمييز الجنساني والاجتماعي والقانوني ضد النساء في المجتمعات الإسلامية (مثلا: واجب الزوجة إطاعة زوجها، نقص سيطرة النساء على جنسائتهن والإفراط في استخدام العوازل الجنسية والذي يجعلهن هدفا هشا للالتهابات .. الخ). إنه لأمر حاسم الآن أن يتم إدراك حقوق النساء الجنسانية كجزء من إطار عالمي لحقوق النساء. نحن بحاجة إلى تقصي وفهم القوى المختلفة التي تلعب دورا وتطور استراتيجيات جديدة لدعم حقوق النساء والناس المصابين بأمراض الأيدز والأمراض المنقولة جنسيا. توجد حاجة ماسة لفهم وتوسيع الحوار حول الوقاية من الأيدز والأمراض المنقولة جنسيا في المجتمعات الإسلامية، ولتطوير استراتيجيات لمجابهة الجدل القائم الذي يثيره حاليا المتعصبون من مواقعهم المحافظة الضيقة، لتمكين النساء من فرض حقوقهن وحماية أنفسهن.

العلاقات المثلية والهويات المتشابهة في الجنسين هي من بين القضايا الجنسانية التي تتعرض لإغفال وتغاضي الحديث عنها في المجتمعات الإسلامية. من الضروري تنظيم بحث دولي وعبر الأعراف عن الطرق التي تتعامل فيها المجتمعات الإسلامية مع هذه القضية – بضمنها المعرفة الإسلامية المتطورة حاليا والتي تعيد تفسير المثلية في الإسلام.

## برنامج

ستواصل شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" عملها مع حلفائها لضمان أن اهتمامات النساء في المحاور الإسلامية تتعدى في الحوارات العالمية عن الجنسانية وأجساد النساء، وعلى الأخص عن استغلال جنسانية النساء من قبل الجهات السياسية. الأكثر أهمية من هذا، يجب أن نسعى إلى تشجيع وتوسيع الحوار ضمن محاور الشبكة حول كل مظاهر الجنسانية. هذا الحوار سيكون قاعدة نطلق منها إلى توثيق أعظم وإلى تطوير تحليلات واستراتيجيات جديدة لما يخص مطالب النساء بحقوقهن الجنسية في المحاور الإسلامية. إن - اهتمامنا طويل الأمد والمتواصل هو ما يخص العنف ضد النساء ، رغم أن شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" تربطه بثلاث قضايا حاسمة أخرى، و سيبقى هو البؤرة الأساسية في عدسة الجنسانية والنضال من أجل الاستقلالية الجسدية للنساء.

## نشاطات محتملة:

- تطوير أوراق وبحوث مخصصة لهذه القضايا ومتعلقة بالجنسانية في المحاور الإسلامية، واستغلال الفرص على الأصعدة الإقليمية والدولية لنشر هذه المواد من أجل ضمان وصول أصوات النساء من المحاور الإسلامية إلى الحوارات العالمية وتأثيرها في التخطيط لسياسة جديدة.
- تقوية الروابط مع الباحثين التقدميين العاملين في حقل الإسلام والجنسانية، وتسهيل إيصال تحليلاتهم إلى عضوات وأعضاء الشبكة.
- تطوير مواد خاصة بالدفاع لشرائح متعددة ومتنوعة ، وبضمنها وسائل الإعلام، والتي تواجه الطروحات المستخدمة لإسكات مطالب النساء بحقوقهن الجنسية واستقلالية أجسادهن في المحاور الإسلامية ، وإيجاد بدائل لهذه الطروحات.
- تسهيل الروابط بين ومع المجموعات العاملة في قضايا الأيدز والأمراض المنقولة جنسيا في المحاور الإسلامية لكي يتبادلوا المعلومات ويشاركون في تقوية الاستراتيجيات.

## تشجيع وحماية مساواة النساء في ظل القوانين

النساء مجبرات على عدم اتخاذ إجراء ضد الممارسات الجائرة بحقهن و (أو) عدم التمتع بحقوقهن الإنسانية بسبب قلة معرفتهن بالحقوق الرسمية لهن (وخاصة في القوانين الدستورية). العادات والأعراف تتوحدان معا للسيطرة على الإمكانات المفتوحة للنساء في أي محور. بالإضافة إلى هذا، تتخصص النساء تفسيرات الأمومة في مجتمعاتهن، وكما قيل لهن فإن تفسيرات الأمومة تحمل عقوبات دينية. لذلك، تعتقد النساء غالبا أن هذه التفسيرات هي فقط، أو على الأقل أنها فقط المشروعة، للتعريفات الصحيحة للأمومة. في المجتمعات الإسلامية، تتعرض النساء اللواتي

يتحدين أو يختلفن مع المثال السائد " للأوممة الإسلامية " إلى اعتبارهن متحديات للطبيعة، والدين، والمجتمع.

محاولات شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" تدور حول كشف كيفية قيام تجمّع للتقاليد والأعراف والقانون معا لتصميم شكل خاص لحياة النساء، وتسليط الضوء على كيفية قيام القوى الدينية والسياسية بحركات ديناميكية لتكوين هذا التجمّع. هذا سيساعد النساء في فهم ماهية العمليات التي يمر بها القانون اثناء وضعه وتعديله. مثل هذه المعرفة ضرورية جدا لهؤلاء الذين يستخدمون منهجا متساعلا وحازما للحقوق، والقوانين، وتفسيرات الأوممة. في السنوات الأخيرة، حصلت انجازات و إصلاحات إيجابية في العديد من المحاور الإسلامية في أفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط - وكلها بسبب جهود النساء المتواصلة. ولكن في الوقت نفسه، فإن القوى الدينية المتعصبة في كل أنحاء العالم طالبت بتقديم تفسيرات رجعية لقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات الإسلاميين، واستخدموا هذا كوسيلة معيبة لتوجيه السياسة الوطنية. من ناحية فإن هذا قاد إلى انتهاكات فادحة لحقوق النساء الإنسانية ومن ناحية أخرى فإنه أعاق الجهود باتجاه إصلاحات تدعم مساواة النساء.

لأكثر من عقدين، قامت شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" ببناء خبرات مثيرة للإعجاب في حقوق النساء في القوانين الإسلامية، وقوانين وممارسات الأعراف، والقوانين المدنية والجناية المطبقة في المحاور ذات الأغلبية أو الأقلية المسلمة. وبسبب التشبيك بين النساء عبر هذا النطاق الواسع من البلدان ذات الأعراف المتنوعة، والقوانين الدستورية، والأطر القانونية (البعض منها مشتق من القوانين الدينية والبعض الآخر من مصادر ليست دينية) والتفسيرات المتضاربة جدا للقوانين الإسلامية، فإن الشبكة تمكنت من خلال مقارنة واسعة النطاق أن تستقطر تحليلا قويا وتماسكا للقوى الساعية إلى تقييد حقوق النساء وللطرق والقوانين التي يستخدمونها. لقد قمنا بتطوير نطاق واسع من المواد خلال عشر سنوات من "النساء والقانون في العالم الإسلامي" برنامج المبادرة - البحث على الصعيد الدولية، والإقليمية، والوطنية- المحلية. هذه المواد مستمرة في تمكين النساء لمقاومة التشكيل المحافظ والأبوي - الباترياركي لقضايا حقوق النساء والنوع الاجتماعي (التي تم إقرارها على أن مصدرها الدين، والأعراف، والتقاليد)، ولتسهيل حصول النساء على حقوقهن الإنسانية. هذه المواد لازالت بحاجة إلى تويرها إلى نطاق جماهيري أوسع.

الحاجة إلى النصيحة والدعم في جهودهن لفرض حقوقهن وخيارات الاستقلالية، خصوصا ضمن حدود الأسرة، هي السبب الرئيسي الذي يدفع النساء بصورة شخصية للاتصال بشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين"، سواء كان على صعيد المنظمات المحلية المرتبطة بالشبكة، أو مكتب إقليمي، أو مكتب التنسيق الدولي. في عالم تجتاحه العولمة، حيث يكون الناس عرضة لأنظمة قانونية متعددة، فارتباطاتنا الدولية استطاعت تمكين شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" من توفير النصيحة العملية والقانونية غير المتوفرة غالبا في أماكن أخرى عدا الشبكة.

## برنامج

في السنوات القادمة، وبناء على العمل واسع النطاق المنجز في "برنامج النساء والقانون" ، والعمل بالتعاون مع حلفائنا حيثما يكون مناسباً، فإن شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" ستضع تقلاً على تحدي القوانين التي تميز ضد النساء، و تقوية قدرات النساء لضمان إنجاز الإصلاحات الإيجابية الحالية.

يحتوي البرنامج على طرفين:

- لضمان إبطال أو تعديل القوانين المميزة ضد النساء والقيام بتبني قوانين عادلة للنوع الاجتماعي، بضمنها تشريع المساواة وآليات المساواة (مثل مفوضيات النوع الاجتماعي الوطنية-المحلية) . وهذا سيتضمن قانون الدولة وكذلك المصادقة على، وتأهيل (دمج) التعهدات الدولية بقانون الدولة وسياساتها)، وإلغاء التحفظات على القوانين الدولية مثل "اتفاقية الأمم المتحدة من أجل إلغاء كافة أنواع العنف ضد النساء" (السيداو) أو الفقرات الشريطية الإقليمية مثل "بروتوكول حقوق النساء للدستور الأفريقي" .
- لتقوية قدرات المراقبة والدفاع عن تنفيذ قوانين تقدمية وغير مميزة ضد النساء والتي تعترف بحقوق النساء وتدعمها.

سيتم تركيز الطرف الأول على إصلاح قانون الأسرة – الأحوال الشخصية. القضايا المتعلقة ستؤخذ بعين الاعتبار مثل: النصوص القانونية ، الإجراءات، الطروحات الإسلامية، التفاعل مع القوانين الدستورية، القوانين والممارسات العرفية، الأنظمة المتوازية للقانون، الحصول على الحقوق الرسمية، محاور الأغلبية والأقلية.

نشاطات محتملة للطرف الأول:

- تطوير نسخة الكترونية من مطبوع "معرفة حقوقنا" الذي أصدرته شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" ، وجعله في متناول يد قطاع واسع من الجمهور.
- تطوير مصادر على الانترنت عن قوانين الأسرة، من ضمنها نصوص القوانين، مصادر عن تاريخ تدوين القوانين الإسلامية وبناء النوع الاجتماعي في القانون الإسلامي.
- توثيق، وتبادل، ومشاركة (وبضمنها الترجمة) استراتيجيات إصلاح قانون الأسرة الفعال.
- تطوير "نموذج" لقوانين الأسرة مستخلص من نماذج "أفضل الممارسات" من محاور مختلفة.
- جمع وتطوير والمشاركة في النقاشات لدعم إصلاح قانوني إيجابي باستخدام أطر حقوق الإنسان والقوانين المشتقة من القانون الإسلامي.

- تزويد العضوات المرتبطات بالشبكة، خصوصا في سياق آليات جديدة أو في طور التخطيط، بنماذج عن كيفية قيام آليات مساواة النوع الاجتماعي (بضمنها مفوضيات النوع الاجتماعي الوطنية- المحلية) بإنجاز أفضل الممارسات لتقوية قوانين المرأة وكذلك الصعوبات التي واجهتهن.
- إقامة مؤتمر عالمي على جانب عال من الأهمية لتبادل نطاق واسع من الاستراتيجيات الوطنية- المحلية والأقليمية والعالمية ولتوجيه الحملات من أجل إصلاحات قانونية في قوانين الأسرة في المحاور الإسلامية.
- تحديد وتوثيق ومشاركة "أفضل الممارسات" لما يتعلق باستخدام قوانين حقوق الإنسان الإقليمية والدولية لتشجيع حقوق النساء في المحاور الإسلامية.

#### نشاطات محتملة للطرف الثاني:

- بناء القدرات لتحليل القانون الإجرائي وتدريب العضوات المرتبطات على استراتيجيات لضمان تنفيذ فعال للمواد القانونية الإيجابية في القانون. يتضمن هذا "تدريب المدربين" لكي يتم تكييف التدريب على المستويات المحلية.
- إقامة دورات تدريبية على غرار "تدريب المدربين" للعاملين في المحاكم والهيئات القانونية حول حقوق النساء من وجهة نظر دعاة المساواة (فمنستس) ، وتكون الدورات التدريبية رسمية وتدور حول تطبيقات القوانين العرفية والإسلامية والقوانين الأخرى في المحاور الإسلامية.
- إقامة دورات تدريبية لبناء القدرات للقيام بحملات للإصلاحات القانونية ، والدفاع والتجمعات، وبضمنها فهم لغة الأمم المتحدة ومبادئ صنع القانون الداعي إلى المساواة.
- بالتعاون مع حلفائنا الرئيسيين، دعم تطوير المهارات التي تقدم التقارير في أجواء مهمشة واستخدام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان من قبل العضوات المرتبطات.

#### سيتم دعم كلا طرفي البرنامج بواسطة:

- تشجيع الفضاءات التي تشجع وتدعم تحليل دعاة المساواة بين الجنسين (الفمنستس) في القوانين والبحوث الإسلامية.
- تطوير المعطيات للباحثين المسلمين المتقدمين لتوفير مصادر مقروءة ومتيسرة لعضوات الارتباط من أجل المناقشات لصالح حقوق النساء الإنسانية لدرء التهديد لهذه الحقوق ولدعم جهود مسبقة للإصلاح.



## الهيكل التنظيمي لشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" في السياق المتغير

مثل أية منظمة أخرى داعية للمساواة بين الجنسين، فإن الشبكة تصارع تحديات التطور وإستدامة البنية التي تمكننا من التنفيذ الفعال للنشاطات وفي الوقت نفسه توفير مرونة مناسبة، سريعة أحياناً، للاستجابة للظروف المتغيرة. وكشبكة عالمية، فإن شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" واجهت التحديات المضافة المتعلقة بوسائل الاتصال والعمل مع لغات متعددة بالتزامن. وبهذا، فقد نجحنا في توسيع عملنا في اللغتين الفرنسية والعربية، كما هو الحال في موقعنا الإلكتروني. بعض العمل الذي يتمركز عبر البلدان، فإن المطبوعات، والتشبيك يتم تنفيذها باللغات الفارسية - الدارية، الروسية، والصينية. هذا جانب آخر من عمل المجاميع المرتبطة بالشبكة والتي تعمل في عدد غير محدود من اللغات المحلية في بلدانها.

بينما كانت المرونة في الهيكل التنظيمي للشبكة عاملاً مهماً في قوتها، فإن هذه المرونة أثارت الكثير من التساؤلات بمرور الوقت مثل: من هن العضوات المرتبطات؟ كيف يتم اتخاذ القرارات على مستويات مختلفة؟ ومن هو المتحدث باسم الشبكة؟ أيضاً، دور وأعمال المكاتب الإقليمية بحاجة إلى توضيح أكثر، والآليات التي تم تأسيسها سابقاً وبضمنها النساء الجديديات اللواتي يرغبن المشاركة بفعالية أكبر في الشبكة. الحاجة إلى إعادة النظر بالهيكل التنظيمي الموجود، للتوضيح، للتصفيه، أو لتعديل الآليات الموجودة كانت ولا زالت موضوع نقاش مستمر ضمن الشبكة لفترة ليست بالقصيرة. ولكي تطور عملية صنع القرار، والاتصالات، والشمولية، فإن الشبكة وضعت منهاجاً عملياً، ووضحت أدوار العضوات المرتبطات وكل الأطراف الأخرى العاملة مع شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين".

لقد قمنا بتحديد "الفريق الانتقالي"، والمتكون من عضوات الهيئة العليا وممثلين من مكاتب التنسيق، والذي سيأخذون على عاتقهم إنجاز التغييرات إلى الأمام.

القيم العملية لشبكة نساء في ظل قانون المسلمين تتضمن:

- الشعور بالمسؤولية.
- الشفافية.
- الوضوح في الأدوار، والمسؤوليات، وصنع القرار.
- الحصول على المعلومات.
- فضاء للنقاشات والحوار.
- مشاركة هادفة.

- الثقة.
- الاستشارة.
- الحق بالكلام وبسماع الآخرين لمن تتكلم.

## من هن عضوات الارتباط؟

شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" تحدد الفرق بين العضوات المرتبطات بالشبكة والعضوات الناشطات في الشبكة. العضوة المرتبطة بالشبكة قد تكون منظمة أو فردا تتمتع بالصفات التالية:

- تنضم إلى مباديء شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" وقيمها وتضع هذه المباديء والقيم موضع التطبيق ضمن محورها الذي تعمل فيه.
- تستلم المعلومات الصادرة عن الشبكة وتشارك بتبادلها.
- تنضم إلى اتصالات ثنائية مع عضوات مجلس الشبكة، ومكاتب التنسيق، واللجان الثانوية (كما هو مبين أدناه)

بالإضافة إلى المساهمة في تقدّم العمل والرؤية للشبكة، تقوم العضوة الناشطة أو المنظمة الناشطة تحت مظلة شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" بما يلي:

- المساهمة والمشاركة في مبادرات الشبكة - مثل: المشاريع الجماعية، الأعمال التضامنية.
- الانضمام إلى تفاعل ثنائي مستمر بمرور الوقت مع أعضاء مجلس الشبكة، مكاتب التنسيق، أو اللجان الثانوية (أدناه) والتي تقوم بتنفيذ المشاريع والنشاطات المستمرة للشبكة.
- تتحمل بعض مسؤوليات عمل الشبكة إلى حد ما .
- تنضم للعمل على صعيد صنع القرار، مثلا في تحديد القضايا الحاسمة .

هناك عدة اتفاقيات تم التوصل إليها وإقرارها فيما يتعلق بالشبكة وهيكلها التنظيمي، في مرحلة ما قبل اجتماع "خطة العمل" واستمرت خلال اجتماع الخطة .

الهيئة الرئيسية المسؤولة عن شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" ، حاليا مجلس تنفيذ البرامج، تضع تقلا رئيسيا على عملية صنع القرار من خلال الشبكة أكثر مما تضعه على التنفيذ. ولذلك فالمجلس إذن بحاجة إلى اسم جديد أكثر ملائمة. تنفيذ المشاريع الجماعية هو مسؤولية لجان المشاريع، والتي قد تتضمن عضوات ارتباط لسن من عضوات المجلس . في الوقت نفسه ،

تفترض مكاتب التنسيق (مكتب التنسيق الدولي ، ومكاتب التنسيق الإقليمية) أنها مسؤولة عن النشاطات الرئيسية بدءاً بالتشبيك المستمر، تبادل المعلومات ومسؤولية التضامن . مكاتب التنسيق تلعب دوراً رئيسياً أيضاً في بناء القدرات للعضوات في الشبكة.

عموماً، يوجد تأكيد كبير على دور مكاتب التنسيق الإقليمية، والتي تستضيفها مجموعات مستقلة من أعضاء الشبكة، والتي تكون مسؤولة أمام المجلس عن برامجها ضمن عمل الشبكة.

أما الهيكل التنظيمي لقيادة الشبكة، المجلس، فيتكون من عشرين عضوة كأعلى معدل، والذي يتم انتخابهن لدورات أمد كل منها ثلاث سنوات خلال عملية تصويت للعضوات الناشطات واللواتي أخذن على عاتقهن مسؤولية أحد مظاهر عمل الشبكة خارج حدود عملهن في المحور الوطني – المحلي.

المجلس والهيئة العليا يتناوبان العضوية لفترات محددة (بضمنها الحد الأقصى للفترة) ، لضمان أن أكبر عدد من العضوات الناشطات يساهمن في موقع صنع القرار والمراقبة في الشبكة . الهيئة والمجلس يستمران في انتداب عمليات متواصلة من الكوادر الإدارية ومراقبة برامج اللجان الثانوية (مثل: اللجنة المالية ، لجنة المنشورات) ولجان ثانوية أخرى سيتم تأسيسها حسب ما تتطلبه حاجات الشبكة.

سيعمل الفريق الانتقالي مع العضوات الناشطات على تصفية القرارات المتخذة في خطة العمل بخصوص العمل ومعيار الانضمام إلى البنى المتعددة للشبكة.

# السنغال ٢٠٠٦ خطة العمل

اجتمعت العضوات المرتبطات بالشبكة التضامنية الدولية، نساء في ظل قوانين المسلمين في داكار- السنغال في يوليو- تموز ٢٠٠٦ لتطوير خطة عملنا الرابعة. وهذا تحليل لإطار العمل الاسترشادي لاستراتيجياتنا للبرامج والنشاطات التي سنقوم بها في السنوات القادمة.

وعلى مدى ثلاثة أيام من النقاشات المكثفة، تشاركنا الأمثلة من محاورنا المتنوعة حول كيفية تأثير التشبيك من خلال شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين، على تقوية قدراتنا على مواجهة التحديات التي نواجهها على اختلاف أنواعها. كما قمنا -على خلفية التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية- بتشخيص القضايا الحاسمة المشتركة التي يواجهها نضال النساء في الشبكة، والتي تمثل الشبكة أفضل أفضل النطاقات لمواجهتها. لقد أكدنا على استراتيجياتنا الجماعية، وبدأنا بتحديد الأنشطة الممكنة لغرض إنجازها من قبل شبكة نساء في ظل نساء المسلمين في المستقبل القريب.

WLUMI

PO Box 28445, London, N19 5NZ, UK

Email: [wlumi@wlumi.org](mailto:wlumi@wlumi.org) Website: [www.wlumi.org](http://www.wlumi.org)

ISBN: 978-0-9544943-7-7

موانين زيي اش مسام قوانين

Women living under muslim laws

النساء في ظل قوانين المسلمين

Femmes sous lois musulmanes